

أمانة مجلس الإدارة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٨

**بشأن التداول واثبات نقل الملكية والإعلان عنها**

**لالأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة المصرية**

**مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية**

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛  
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له؛  
وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛  
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية؛  
وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩؛  
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٦٢٠) لسنة ٢٠٠١؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (١١) لسنة ١٩٩٤ بشأن قواعد الإعلان في البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٢ المعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٦؛  
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٦؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩، والمعدل بالقرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٢؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٠؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديلاته؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٨.

**قرار**

**(المادة الأولى)**

يُعمل بأحكام القواعد المرفقة بشأن التداول واثبات نقل الملكية والإعلان عنها للأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة المصرية.



## أمانة مجلس الإدارة

### (المادة الثانية)

تتولى البورصة إعداد وتجهيز النظم الآلية والمتطلبات الفنية الالزامه للتعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة المصرية.

### (المادة الثالثة)

على البورصة إخطار الهيئة باية مخالفات لعمليات التداول أو نقل الملكية للأوراق المالية غير المقيدة خلال يومي عمل من تاريخ اكتشاف المخالفة سواء كانت المخالفة من شركات الوساطة في الأوراق المالية أو من المتعاملين على هذه الأوراق المالية.

### (المادة الرابعة)

تلغى قرارات الهيئة التالية:

١. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (١١) لسنة ١٩٩٤ بشأن قواعد الإعلان في البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة.
  ٢. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٢ المعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣.
  ٣. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٦.
  ٤. قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٦.
  ٥. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩، والمعدل بالقرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٢.
  ٦. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٠.
- كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

### (المادة الخامسة)

يصدر مجلس إدارة البورصة المصرية الإجراءات التنفيذية لهذا القرار والنماذج والمستندات المرتبطة بعمليات التداول وإثباتات نقل الملكية والإعلان على الأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة المصرية، ولا تسري هذه الإجراءات إلا بعد إعتمادها من رئيس الهيئة.

### (المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي ل التاريخ نشره بالواقع المصري.

رئيس مجلس الإدارة

شريف سامي



## قواعد التداول وإثبات نقل الملكية والاعلان عنها

### لالأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة المصرية

تمهيد:

لما كان التعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة لا تسرى عليه قواعد الحكومة أو الالتزام بتقديم القوائم المالية الدورية أو السنوية أو الإفصاح عن الأحداث الجوهرية أو غيرها من الإفصاحات المطبقة على الأوراق المقيدة بجدوال البورصة وفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، فإن الآليات والإجراءات المنصوص عليها في هذه القواعد جاءت لتنظيم وتيسير التعامل وإثبات نقل الملكية والاعلان عنها للأوراق المالية غير المقيدة باستخدام تقنيات النظام الآلي بالبورصة.

كذلك فإن الضوابط الخاصة بالتعامل على الأوراق المالية المقيدة لا تسرى على الأوراق المالية غير المقيدة ولا يتم احتساب سعر إغلاق أو فتح لأي ورقة مالية ولا يتم وضع حدود سعرية للتعامل، كما لا يتم إحتساب مؤشرات لأسعارها، لذلك، فإن الحماية المقررة للمتعاملين في الأوراق المالية المقيدة غير متاحة بالنسبة للأوراق المالية غير المقيدة سواء التي يتم تداولها وفق الآية الأوامر أو إثبات نقل ملكيتها وفقاً لآلية نقل الملكية.

#### مادة (١) آليات التداول وإثبات نقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة:

يتم تنفيذ عمليات التداول أو إثبات نقل الملكية على الأوراق المالية غير المقيدة بجدوال البورصة وفقاً لإحدى الآليتين التاليتين: -

**الأولى: آلية نقل الملكية:** ويتم من خلالها إثبات نقل ملكية الأوراق المالية والاعلان عنها وذلك للأوراق المالية غير المقيدة بخلاف المشار إليها بالبند التالي.

**الثانية: آلية القبول الآلي للأوامر:** ويتم من خلالها التداول وإثبات نقل الملكية والاعلان عنها للأوراق المالية غير المقيدة التي توافق إدارة البورصة على التعامل عليها وفقاً لهذه الآلية وذلك للأوراق المالية التي تم شطب قيدها من جداول البورصة المصرية والمودعة بنظام الایداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

ويتم تنفيذ العمليات السابقة وفقاً للإجراءات الواردة بهذه القواعد.

#### مادة (٢) : آلية نقل الملكية:

يتم من خلال هذه الآلية إثبات نقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة التي يتم الاتفاق بين أطرافها على نقل ملكيتها، وكذا الاعلان عن هذه العمليات، وذلك وفقاً لما يلى:

٤٦٠٧٦



١. تلتزم شركات الوساطة في الأوراق المالية بإخطار البورصة بالعمليات المطلوب تنفيذها لنقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة بها وذلك من خلال النظم والآليات المخصصة لذلك من داخل مقرات تلك الشركات الأعضاء بالبورصة أو على النموذج المعد لذلك وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تحرير الأوامر، على أن يرفق بهذا الإخطار صورة من أوامر البيع والشراء لغير الأوراق المالية المودعة مركزيًا.

وفي حال مرور أكثر من أسبوع على تاريخ تحرير أمر البيع، فعلى شركة الوساطة تقديم ما يفيد أن أمر البيع ما زال ساريًّا أو تقديم ذات أمر البيع موقع عليه من العميل البائع بأنه ما زال ساريًّا وبشرط ألا يكون قد مضى على توقيعه الجديد أسبوع، أو تقديم أمر بيع جديد لم يمض على تحريره أسبوع.

٢. تقوم البورصة بإثبات نقل ملكية الأوراق المالية والإعلان عنها بالوسائل المعدة لذلك بعد قيام شركة الوساطة في الأوراق المالية بالتأكد من وجود الورقة المالية محل الأمر في حيازة البائع أو مودعه باسمه في نظام الحفظ المركزي وقدرة المشتري على الوفاء بالثمن وعدم وجود قيود قانونية على تداول الورقة المالية واستيفاء كافة المستندات الدالة على اتباع تلك القيود متى وجدت باعتبار أن شركة الوساطة في الأوراق المالية ضامنة لسلامة العملية التي تتم بواسطتها، وتحرر البورصة لصاحب الشأن ما يفيد انتقال ملكية الأوراق المالية.

٣. يتم عرض أي عملية أو مجموعة عمليات مرتبطة معاً تبلغ قيمتها عشرون مليون جنيه فأكثر على لجنة العمليات بالبورصة قبل إثبات نقل ملكيتها والإعلان عنها.

٤. على إدارة البورصة إخطار الجهة مصدرة الورقة المالية خلال ثلاثة أيام من تاريخ نقل ملكية الأوراق المالية.

وتضع البورصة النظام الآلي اللازم لتشغيل تلك الآلية وتمكين المتعاملين وشركات الوساطة من الإستعلام عن البيانات ذات العلاقة.

### مادة (٣) : إجراءات التعامل وفقاً لآلية نقل الملكية:

١. تكون فترة التعامل من خلال هذه الآلية يومياً وتحدد البورصة ساعات العمل التي يتم خلالها تنفيذ نقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة والإعلان عن ذلك من خلال شاشات ادخال للعمليات يقوم بها موظفي البورصة أو شركات الوساطة في الأوراق المالية، وبمراجعة وجود شاشة خاصة بالمشرف على الادخال للمراجعة.

٢. لا تطبق حدود سعرية ولا يتم حساب أسعار إغفال أو فتح لتلك الأوراق المالية، كما لا يتم إحتساب مؤشرات لأسعارها.

٣. يتم التعامل على السندات مثل الاسهم بدون أي اختلاف في بيانات الأوامر.

٤. يتم اجراء عملية المقاصلة والتسوية للعمليات التي يتم تنفيذها وذلك بالنسبة للأوراق المالية غير المودعة بشركة الإيداع والقيد المركزي، وتتولى البورصة إخطار شركة الإيداع



والقيد المركزي للأوراق المالية بعمليات نقل الملكية والبيع والشراء فيما يخص الأوراق المالية المودعة مركزياً إلأياً لاعمال شئونها.

#### مادة (٤) : آلية القبول الآلي للأوامر :

يتم من خلاله تداول الأوراق المالية غير المقيدة والإعلان عن ذلك بالنسبة للأوراق المالية المشطوبة من جداول البورصة والمودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية والتي توافق البورصة على تداولها من خلال هذه الآلية، وتعن البورصة عن الأوراق المالية المسموح بتداولها من خلال هذه الآلية.

ويتم التداول وفقاً لهذه الآلية باتباع نفس قواعد الأولوية المطبقة على نظام التداول داخل المقصورة، حيث يتم إدخال الأوامر من خلال شاشات شركات السمسرة التي يتم تنفيذ العملية بواسطتها وذلك من خلال برنامج منفصل يسمى OTC (خارج المقصورة).

وفي حالة إجراء أية تعديلات على بيانات أو عناصر الإصدار المسجلة للأوراق المالية التي يتم التعامل عليها توقف البورصة التعامل عليها وفقاً لهذه الآلية، وذلك ما لم يوافق رئيس مجلس إدارة البورصة على استمرار التعامل على الأوراق المالية وفق آلية الأمر وذلك في ضوء المبررات التي تقدمها الشركة وقبلها البورصة وتعهد إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة قيد أوراقها المالية بجدول البورصة المصرية خلال الفترة التي تقبلها البورصة.

وفي حالة وقف التعامل وفقاً لهذه الآلية تقوم البورصة بحذف هذه الإصدارات من قاعدة بيانات آلية الأوامر قبل بداية يوم العمل التالي لعلمها بهذه التعديلات، على أن يتم الإعلان عن هذا الوقف، مع الإشارة في الإعلان إلى أن عمليات نقل الملكية لهذه الأوراق سوف يكون من خلال آلية نقل الملكية.

وتضع البورصة النظام الآلي اللازم لتشغيل تلك الآلية وتمكين المتعاملين وشركات الوساطة من الاستعلام عن البيانات والمعلومات ذات العلاقة.

#### مادة (٥) : إجراءات التعامل وفقاً لآلية القبول الآلي للأوامر:

١. على شركات الوساطة في الأوراق المالية إبلاغ عملائها بخصوص التعامل بهذا النظام والأوراق المالية المسموح التعامل عليها من خلاله، وتتضمن شركات الوساطة سلامة عمليات التداول التي تجريها، ومطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات الحاكمة وعلى الأخص ما يلى :

- التحقق من شخصية العميل وسند ملكيته للورقة المالية وصفته وأهليته للتصرف فيها.
- التأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وعلى نحو خال من الغش والنصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية.

٢. على شركات الوساطة التتحقق من أن أوامر العملاء الصادرة لها للتعامل على هذه الأوراق مطابقة للنموذج المعهود من البورصة والذي يجب أن يتضمن بياناً بالمخاطر المرتبطة بالتعامل



- من خلال النظام المذكور وعلى الأخص فيما يتعلق بعدم إنطباق قواعد الإفصاح المطبقة على الأوراق المالية المقيدة بجدوال البورصة.
٣. يكون التعامل وفقاً لهذه الآلية لمدة يومين أسبوعياً تحددهما البورصة كما تحدد ساعات التداول خلالهما.
  ٤. لا تطبق حدود سعرية ولا يتم حساب أسعار إقبال أو فتح لتلك الأوراق المالية، كما لا يتم إحتساب مؤشرات لأسعارها.
  ٥. تكون تسوية التعاملات التي تتم من خلال هذا النظام في اليوم الثالث من إجراء التعامل .T+٣
  ٦. تتلزم الشركات التي يتم التعامل على أوراقها وفق آلية الأوامر، وشركة الإيداع والقيد المركزي بإخطار البورصة فوراً بأية قرارات يترتب عليها تعديل في بيانات الإصدارات التي يتم التعامل عليها وفقاً لآلية الأوامر، وبتاريخ إجراء هذه التعديلات.
  ٧. يتم إجراء عمليات المقصاصة والتسوية كما هو متبع بالنسبة للأوراق المالية المقيدة بالبورصة وذلك من خلال شركة الإيداع والقيد المركزي.

#### مادة (٦) : التحقق من إستيفاء كافة المتطلبات الالزمه لنقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة:

على البورصة قبل الإعلان عن تنفيذ العمليات سواء وفقاً لآلية نقل الملكية أو آلية القبول الآلي للأوامر التتحقق من إستيفاء متطلبات نقل الملكية المرتبطة بالأوراق المالية الخاصة بأنشطة معينة أو بمناطق جغرافية معينة وفقاً للتشريعات المنظمة لهذه الأنشطة أو المناطق. وعلى البورصة مراعاة ما يتم إخطارها به من قرارات أو أحكام قضائية تمنع أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية من التصرف أو التعامل في أوراق مالية مملوكة لها.

#### مادة (٧) : التتحقق من سداد مقابل عمليات التداول ونقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة:

تلتزم كافة شركات الوساطة في الأوراق المالية بالتعامل مع عملائها من خلال حساب بأحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري إذا زادت قيمة العملية على مائة ألف جنيه، وأن يكون التعامل مع العملاء من خارج البلاد عن طريق حساب بأحد البنوك المشار إليها أيًّا كانت قيمة العملية. ويجب على شركات الوساطة في الأوراق المالية عند تنفيذ العمليات التي يكون طرفيها عمالء بالشركة التأكد من قيام العميل المشترى بإيداع قيمة مشترياته من الأوراق المالية بحساب الشركة بمراعاة الفقرة السابقة.

ويجوز للمشتري إثبات إيداع قيمة التعامل في حساب البائع بأحد البنوك خلال الشهر السابق على الأكثر من تاريخ تقديم طلب تنفيذ العمليات.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة قبول المخالفات الصادرة بقيمة الأوراق المالية من البائع إلا في إحدى الحالات التالية:



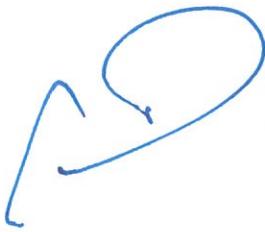
٢١

٢. نقل ملكية الأوراق المالية بين شركة وشركاتها التابعة.
  ٣. نقل ملكية الأوراق المالية في إطار عمليات مبادلة الأسهم بشرط أن تكون لشركات مصرية.
  ٤. الحالات الأخرى التي توافق الهيئة على جواز قبول المخالفات الصادرة بقيمة الأوراق المالية من البائع.
- وتلتزم شركة الوساطة في الأوراق المالية بإعداد ملف لديها تدون فيه الحالات السابقة الإشارة إليها بشكل منتظم.

#### مادة (٨) : الإفصاح عن البيانات الخاصة بعمليات التداول

تتولى البورصة نشر البيانات الخاصة بعمليات التنفيذ ونقل الملكية على الأوراق المالية غير المقيدة وفقاً لما يلي:

١. نشر البيانات الخاصة بعدد العمليات والكمية والقيمة ونوع الأوراق المالية وذلك لجميع العمليات المنفذة على الأوراق المالية غير المقيدة بدون حساب متوسط للسعر وحد أعلى وأدنى للسعر الذي يتم عليه التداول، وذلك في النشرة اليومية.
٢. نشر البيانات المشار إليها بالبند السابق في النشرة الشهرية.
٣. ارسال كافة البيانات الخاصة بتلك العمليات للهيئة بصفة شهرية.
٤. ارسال بيانات العمليات الخاصة بالأوراق المالية المودعة مركزياً إليها إلى شركة المقاصلة في يوم تنفيذها.



٤٦٠٧٦